مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 180– 206

ظاهرة الهجرة في حوض المتوسط: حالة مهاجري البلدان المغاربية في أوروبا

Migration phenomenon in the Mediterranean basin: the case of migrants from the Maghreb countries in Europe

علي مدوني

جامعة بسكرة (الجزائر)، ali.madouni@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/22 تاريخ القبول: 2022/03/04 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

تدور الفكرة الأساسية لهذا العمل حول هجرة الأفراد من البلدان المغاربية نحو أوروبا، من خلال السؤال المركزي للموضوع الذي تمحور حول السعي للبحث في التأثيرات والنتائج التي تلحق بأوروبا جرّاء هذه الهجرة حتى ولو كانت في إطارها القانوني. الإجابة عن هذا التساؤل كانت بعد التطرق لأهم العناصر والنقاط ذات العلاقة المباشرة بالموضوع من نظريات ومفاهيم و إحصائيات كلها تداخلت و شكّلت خطوات سهّلت البحث في الأسباب و العوامل الحقيقية التي تدفع بالمهاجرين إلى تفضيل الوجهة الأوروبية دون غيرها، رغم الصعوبات الموجودة في هذه الرحلة منذ قرار التوجه إليها إلى غاية الوصول إلى أراضيها، في الوقت الذي توجد فيه عديد الوجهات الهجرية الأخرى ربما تكون أكثر سهولة و أمنا.

الدراسة توصّلت في الأخير إلى نتيجة رئيسية– إلى جانب العديد من النتائج الأخرى – أنّ الهجرة من ضفة جنوب المتوسط إلى شماله ظاهرة تسبّبت فيها عديد العوامل والأسباب ، تجمع بين ما هو تاريخي و ما هو حديث، إضافة إلى أنّ هذه الهجرة استفادت منها عديد الجهات و الأطراف سلبا و ايجابا وان كان بشكل متفاوت .

كلمات مفتاحية: الهجرة ، المهاجرين المغاربة، أوروبا، الاسلاموفوبيا.

Abstract:

This work deals with the central theme of the migration of individuals from the Maghreb to Europe through the search for influences and consequences for Europe as a result of this, even legal, immigration. Responses to this question came after examining significant elements and points in direct relations with the subject, such as theories, concepts and statistics; which interlinked and formed steps that facilitated research into the real causes and aspects that lead migrants to prefer European destinations, despite the difficulties that exist in this journey from the decision to go there until the end of the journey.

At the end of the research and as the findings of the study-among many other results-we draw a significant conclusion-that migration from the southern shore of the Mediterranean to the northern shore is a phenomenon that combines what is historic and what is modern, in addition to the fact that this migration has benefited many parties in a negative and positive, albeit disproportionate, way.

Keywords : Immigration, Maghreb immigrants, Europe, Islamophobia.

المؤلف المرسل: علي مدوني ، **الإيميل**: ali.madouni@univ-biskra.dz

مقدّمة:

الهجرة ظاهرة موجودة منذ القدم يلجأ إليها الأفراد و الجماعات لأسباب مختلفة كلٌّ لغرضه الخاص. وقد عرفت عديد التطورات و التسميات بغض النظر عن شرعيتها من عدمها، لكن غرضها غالبا ما كان مقترنا بتحقيق غايات و أهداف مختلفة: تجارية ، سياحية، اقتصادية،....

لكن و في فترة معينة من الزمن بدأت هذه الظاهرة بالتفاقم، و تفاقمت معها المخاوف نظرا لتداعياتها التي بدأت تستفحل جرّاءها ، وبين كل مناطق العالم، تعرف منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط نشاطا كبيرا لها، فالهجرة من دول شمال المتوسط إلى القارة الأوروبية لاقت الاهتمامات و التوجّسات في نفس الوقت : اهتمام من طرف الهيئات الخاصة و المسؤولين في كلا الطرفين ، وتوجّسات من الآثار والنتائج التي ستخلّفها. هذا الموضوع أيضا لاقى فضولا علميا لدى دراسات الباحثين و الأكاديميين ، ومن بينهم هذا الموضوع الذي سيحاول كشف آثار الهجرة من جنوب المتوسط إلى أوروبا على جميع الأصعدة.

وبالنظر للمعطيات السابقة، ستناقش هذه الدراسة إشكالية مفادها: **كيف تأثّر حملات الهجرة المغاربية على البلدان الأوروبية؟**

ومن أجل تفكيك هذه الإشكالية، سنحاول طرح جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بمفهوم الهجرة؟
- ماهي أهم النظريات والأطر المنهجية الضابطة لدراسة ظاهرة الهجرة؟
- كيف يهاجر الأفراد من البلدان المغاربية إلى أوروبا؟
- ماهي أهم نتائج وتداعيات هذه الهجرة على الدول الأوروبية؟

أوّلا: الجانب المفاهيمي لظاهرة الهجرة.

أ/ مفهوم الهجرة كظاهرة اجتماعية و دولية:

يُنظر لظاهرة الهجرة في الوقت الراهن على أنها ظاهرة اجتماعية عادية، تساهم في تكوّن وظهور مجموعة من السلوكيات للتنقل الحدودي، وتلعب دورا في تقلّب موازين الدول وسيادتها نظراً لانتشار المهاجر كفاعل في العلاقات الدولية، وتعدّ أحد أهم عوامل التّغيير في العالم، وهي أيضا نتيجة، حيث أنها تحافظ

على العلاقة المعقّدة لتحوّل المجتمعات والشؤون الاقتصادية، وتباعد المسافات أكثر فأكثر، كما أنها كانت جزءاً من التطور الاقتصادي والسياسي ومحرّك لعمليّة التّغيير في مجتمعات الانطلاق والاستقبال.

هذه الظاهرة كانت موجودة في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وفي بداية القرن الواحد والعشرين أصبح التدفق الهجري عالمياً تقريبا ، ففي حين كانت بعض الدول نقاط انطلاق، شكّلت الأخرى نقاط عبور ، و البعض الآخر كان نقاط انطلاق و استقبال في نفس الوقت.[1]

التعريفات الحالية للهجرة الدولية تركز على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم بها المهاجرون لا على رحلة انطلاقهم و وصولهم ، والدول المستقبلة تحديدا تنظر إلى مفهوم الهجرة من منظور التوطين "Immigration" و ذلك لأنها تهتم بالنشاطات التي يقوم بها المهاجرون ومدى إسهامهم في تنمية اقتصادياتها، حيث عرّفت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم لعام 1990 في الفقرة (أ) من مادّتها الثانية المهاجر على أنّه : " **الشخص الذي سيندمج أو أُدمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تُعتبر موطنه الأصلي**".[2] في حين ترى منظمة الهجرة الدولية أن الهجرة أصبحت عملية " عبر وطنية" بين الدول وتطرح إشكاليات مشتركة بينها، مما يحتم التعاون البنّاء لتسيير الهجرة على المستوى الثنائي والجهوي والدولي.

لم تعد أدبيات الهجرة تركز على الرحلة التي يقوم بها المهاجر ولا على الشروط والظروف المحيطة بها باستثناء الصفة القانونية للدخول، بل راحت تبحث في النشاطات المتعددة التي يمارسها المهاجرون والفوائد المتأتية منها وعلى من تعود، وذلك تماشيا مع التحولات العالمية بسيادة الفكر الرأسمالي بتحرير التجارة وإلغاء الحدود الاقتصادية بين العديد من الدول. وقد انعكس كل ذلك على حركية الأشخاص بين الدول التي صارت تتمحور حول النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الممارس من قبل المهاجرين سواء في دول الاستقبال أو دول الإرسال، مما حتم إعادة النظر في مفهوم الهجرة، وجعل من "الكفاءة" المعيار الأبرز في قبول المهاجرين، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة المؤهلين في صفوف المهاجرين.

أمّا في الأدبيات الأجنبية فتتعدد المصطلحات الدالة على الهجرة، حيث توجد كلمة **Immigration** التي تستخدمها دول الاستقبال وتعني' **التوطين**' الذي يشار به إلى المهاجر الذي سيستوطن لأجل العمل ثم يرجع إلى وطنه الأصلي، بالتالي فهذه الدول تهتم بوضع المهاجرين وكيف سيُسهمون في

النشاط الاقتصادي والمشاكل الناتجة عن تواجدهم في الدول المستقبلة. كما توجد كلمة **émigration** التي تستخدمها دول الإرسال وتعني " **التروّح والارتحال** ". بينما يُشار إلى **'الهجرة التطوعية'** بكلمة **migration**التي تعني الانتقال. و بناء على ذلك، يمكن وضع تعريف مناسب للهجرة الدولية يقترب من التفاعلات الهجرية على أرض الواقع في الوقت الحالي ، اذا" **فالهجرة الدولية هي الانتقال القانوني للأشخاص بين الدول بغرض العمل أو لممارسة أي نشاط اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي آخر، ويتم بشكل دائم باستقرار المهاجر نهائيا في دولة الاستقبال أو بشكل مؤقت بعودة المهاجر إلى موطنه الأصلي**." . [3] وبصرف النظر عن التعريفات المتداولة لمصطلحي الهجرة والمهاجر، لا وجود لتعريف خاص بالمصطلحين متفق عليه عالميا ،باستثناء البعض منها الخاص بالهيئات والمنظمات الدولية المعنية، والتي تسترشد بالضرورة بعوامل جغرافية وقانونية وسياسية ومنهجية وزمنية وعوامل أخرى[4].

الهجرة هي سيرورة وآليات لها عدة مراحل متداخلة ومتتالية، ولكل مرحلة منها خصوصياتها وميكانيزماتها النفسية و الاجتماعية المختلفة، و تتلخص هذه المراحل في:

- المرحلة الأولى: اتخاذ القرار بالهجرة:

لا يكون هذا القرار بين ليلة و ضحاها و إنما يأخذ وقتا تتفاوت مدّته بحسب الظروف الشخصية والاجتماعية و السياسية، يتم من خلالها اختيار تصرّف معيّن من بين احتمالات عدة ممكنة . أمّا من حيث طبيعة قرار الهجرة، و كيفية اتخاذه، فيمكن الحديث عن الهجرة الطوعية التي تعتمد على الاختيار الحرّ للفرد، و غالبا ما تكون اقتصادية، و عن الهجرة القسريّة أي الإجبارية و تكون نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية أو المواقف السياسية و الصراعات الأهلية.

- المرحلة الثانية: تنفيذ القرار:

بعد اتخاذ القرار تبدأ مرحلة آليات و خطط مغادرة الوطن الأم للوصول إلى الوطن المضيف إمّا بطريقة قانونية، و تسمى الهجرة الشرعية، و يتم ذلك عن طريق الحصول على تأشيرة الدخول ، أو بطرق و غير نظامية و يُطلق عليها اسم الهجرة غير الشرعية. و تؤثّر أساليب المغادرة المتّبعة تأثيرا كبيرا في تكيّف المهاجر و اندماجه و بيئته النفسية فيما بعد، فبعض هذه الأساليب تتّصف بالمخاطرة الكبيرة، حيث تكون حياة المهاجر في خطر مثل عبور الحدود البرية و البحرية عن طريق شبكات مافيا التهريب ، و بالطبع تعدّ قوارب الموت المكتظة التي يستقلّها المهاجرون من اخطر الطرق المتّبعة و تترك أثرا سلبيا كبيرا في الصحة النفسية

وعلى الإحساس بالأمان النفسي لدى أولئك الذين نجوا منها، فالدراسات تؤكّد معاناتهم النفسية و الشخصية لسنوات بعد نجاتهم من الحادث.

- المرحلة الثالثة: الوصول والاستقرار:

على عكس ما يتوقّعه المهاجر تعدّ هذه المرحلة من أصعب المراحل و أطولها و أكثرها تعقيدا ، فعلى الرغم من أنه قد وصل إلى برّ الأمان ولم يعد هناك من مخاطر على حياته، إلا أنه سرعان ما يصطدم المهاجر بالواقع، و يكتشف أن هذا الأمان أبعد ممّا كان يتصوّر، و أن الاستقرار و الطمأنينة المنشودين أعقد وأطول، لا بل خلافا لما كان يتخيله، فأغلب المهاجرين رسموا صورة مثالية مبالغ فيها ولم يتصوّروا حجم الصعوبات حتى في أدق التفاصيل . إذا فهذه الهوّة بين الصورة المتخيّلة و الواقع يترك أثراً كبيرا في التوازن النفسي والشخصي للمهاجر تظهر آثاره في المراحل المتقّدمة من هذه الرحلة. [5]

تستخدم العديد من الدول سجلات خاصة بالمهاجرين إليها، حيث يتم تصنيفهم حسب أجناسهم وأعمارهم، إضافة إلى القطاعات التي يشغلونها و مستويات تأهيلهم وذلك فيما يتعلق بالمهاجرين القانونيين، بينما تظل أعداد كبيرة منهم لا يتم تسجيلها بسبب وفودها غير القانونية، أضف إلى ذلك ان البلدان التي تكون حركة الهجرة منها و إليها ضعيفة نادرا ما تؤسس سجلات للهجرة. ويعتمد تقدير حالات الهجرة على الدراسات الميدانية و تقديم الاستبيانات سواء في مناطق الوفود أو الإرسال، و يكون ذلك عادة في فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة. ويتم قياس الهجرة بإتباع عدد من المقاييس أهمها:

معدّل الهجرة الوافدة	معدل الهجرة المغادرة
$i = \frac{I}{P} 1000$ حيث : i : معدل الهجرة الوافدة. I : عدد الوافدين من خارج البلاد. p :عدد سكان البلاد ذاتها. 1000: لكل ألف من السكان.	$e = \frac{E}{P} 1000$ حيث : e : معدل الهجرة المغادرة. E : عدد المغادرين من البلاد p : عدد سكان البلاد ذاتها. 1000: لكل ألف من السكان.

إضافة إلى عديد القوانين التي تُعنى بدراسة الهجرة الوافدة و المغادرة و ما إلى ذلك. [6]

ب/ تصنيفات الهجرة:

هناك العديد من العوامل التي يتم الخضوع لها من اجل تصنيفها ويمكن رصد بعضها في :

← من حيث المسببات:

1/ الهجرة القسرية (الإجبارية): تشير إلى إجبار السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على الهجرة من منطقة معينة أو إخلاءها ،و يُطلق على هذا النوع التهجير أو الإخلاء، كما يُسمى بالهجرة الإجبارية السلبية.

2 / الهجرة الاضطرارية: تتم بسبب وجود ظروف قاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها، تجعل الأفراد مضطرين إلى الهجرة.

3/ الهجرة الإرادية (الطوعية الاختيارية): النوع الذي يحدّد فيه الفرد قراره بالانتقال من مكان إلى آخر، دون ضغط أو إجبار و تسمى بالهجرة الايجابية.

← من حيث شرعيتها و قانونيتها، و تصنف إلى نوعين:

1/ الهجرة المشروعة (الشرعية): هي التي تتم من بلد إلى آخر و بموافقة البلدين على قيام المهاجر بعملية الانتقال من موطنه الأصلي إلى البلد المستقبل، أو أنّ القوانين و الأنظمة تسمح للمهاجرين بالقدوم إليها وفق إجراءاتها و احتياجاتها فتمنح لهم تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب باستقبالهم.

2/ الهجرة غير الشرعية : يدل معناها على مخالفة القوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الأقاليم السيادية لدولة ما، فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو لجماعة عابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون. [7]

ج/ أسباب الهجرة:

جميع الدراسات والبحوث التي تناولت ظاهرة الهجرة تُجمع أنها ظاهرة تَنتج لتشابك جملة من الأسباب والعوامل هي:

- العوامل الاقتصادية:

تلعب دورا مهما في التشجيع على الهجرة بغية تحقيق مستوى معيشي جيد، فالتباين الواضح في المستوى الاقتصادي بن الدول الأم والدول المستقبلة يخلق الهوة بين الطرفين، ويكون مشجعا للهجرة إلى الدول التي يكون اقتصادها متقدّما. من العوامل الاقتصادية الأخرى أيضا طريقة التعامل البيروقراطية من جانب الحكومة إزاء الخريجين الجامعيين الجدد في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص نتيجة انخفاض وضعف الأجور والرواتب في الوظائف إن وجدت، وقلة فرص العمل و زيادة الطلب عليها وارتفاع الأسعار و تكاليف المعيشة و نقص توفير إمكانيات التأهيل المتواصل، فالأسباب الاقتصادية تندرج تحت الحاجات البيولوجية التي تحتل المرتبة الأولى في هرم ماسلو للحاجات الإنسانية .

- العوامل السياسية:

لها تأثير مباشر في الهجرة الخارجية، فالحرب و الصراعات الأهلية وعدم الاستقرار السياسي تأتي في مقدمة الأسباب، و أهمها الاضطهاد السياسي الذي يتعرض له الفرد أو الجماعة من تعسف و قهر من قوى متسلّطة تقوم بقمع كل من تشك في ولائهم لها ، إذاً هي عوامل دافعة و طاردة للهجرة. نظرا لانعكاسها على الأوضاع الاقتصادية خاصة عند تدخّل الدول العظمى في شؤون بعض الدول النامية من خلال فرضها لعقوبات اقتصادية و سياسية و عسكرية ، وهو ما يكون سببا أساسيا في بروز ظاهرة الهجرة الخارجية. بل حتى انتشار الرشوة و الفساد و المحسوبية و الواسطة في صفوف السلطة الحاكمة و تسليم المناصب لذوي القُربى ، و وضع الرجل غير المناسب في المكان المناسب و ضعف و تقييد الحريات العامة و محاصرتها يثير لدى الأفراد شعورا بالرفض و عدم الاقتناع بأوضاعهم.[8]

- العوامل الاجتماعية والنفسية:

أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية والنفسية فهي لا تقل أهمية عن العوامل السابقة، ودرجة تأثيرها الطاردة أو الجاذبة في الهجرة، ومن أهمها النظرة الاجتماعية للعمل، حيث تحدد القيم والعادات الاجتماعية النظرة إلى بعض الأعمال في المهجر بحيث يبتعد عنها الأفراد أو يتقبلونها حسب تأثرهم بهذه القيم أو تلك، لذا فان الهجرة في المجتمعات النامية تتحدد تبعاً لذلك. فزيادة الكثافة السكانية وعدم التلاؤم والانسجام والانفكاك عن المجتمع بسبب البؤس والبطالة والفقر بسبب الظروف المعيشية السيئة مثل الخلافات العائلية وتدهور القيم الاجتماعية السائدة كلها عوامل تدفع الأفراد للهجرة.

- العوامل الثقافية والبيئية:

إن المشكلة الثقافية في المجتمعات متعددة الجوانب وعميقة الجذور، ناشئة عن تناقض وتعارض المصالح والأهداف، ولها تأثيرات كبيرة وسلبية على المجتمع، وخاصة في صفوف الشباب منهم، إذ تدفع بهم إلى التحري عن الجديد والحديث والمنعش للروح بعيدا عن أوطانهم، لذلك طالما وُجد صراع بين الثقافة الجديدة والثقافة المحافظة بعادات وتقاليد معينة. فصورة النجاح الاجتماعي التي تبديها وسائل الإعلام عن المجتمع الغربي من خلال الفضائيات والانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي المنتشرة في صفوف الشباب التي تصل من المهاجرين، في مقابل ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب الخريجين الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم هو ما يجعل الكثير منهم يبني أفكاره ونظريته عن الهجرة. ثم تأتي عوامل جذب عائلية وتسمى "الهجرة من أجل الهجرة"، حيث يُعدُّ وجود الأقرباء والمعارف في القُطر المقصود من العوامل المؤثرة في عملية الهجرة، إذ أن استقرار الأقرباء في الخارج واتصالهم بذويهم يساعد في نقل صورة عن الحياة في تلك البلدان من حيث فرص العمل المتاحة ومستوى الرفاهية وما يتمتع به الفرد من الحريات الأساسية والاجتماعية والدينية، لذا يتشجع البعض على خوض تجربة الهجرة.[9]

ثانيا: الجانب النظري لدراسة ظاهرة الهجرة

لا يمكن بأي حال من الأحوال التغاضي عن دراسة المواضيع دون الجوانب النظرية، وهذا الموضوع تناولته عديد المصادر المعرفية من خلال النظريات التالية:

أ/ النظريات الاقتصادية:

❖ المنظور الكلاسيكي لتفسير الهجرة الدولية: الطرد والجذب

يركز هذا المنظور على العوامل الطاردة في منطقة إرسال المهاجرين وكذلك عوامل الجذب في دول الاستقبال خاصة الاختلاف في الأجور، حيث أرجع العديد من المنظرين سبب الهجرة الدولية إلى الاختلاف في مستوى الأجور بين الدول ، من بين هؤلاء المنظّرين الباحثين هاريس HARRISسنة 1976 و تودورو TODORO عام 1970 اللذان أكّدا أنّ هناك دولاً لديها وفرة في الأيدي العاملة وعدم توازن في الأجور ، بالمقابل هناك دول تنقصها الأيدي العاملة ، ولكنها تمتاز بمستوى عالي للأجور ، و النتيجة

هي انتقال العمالة من الدول ذات الأجر المنخفض إلى الدول ذات الأجر المرتفع،و بالتالي إذا أرادت الحكومات التحكم في تدفقات الهجرة عليها تنظيم أسواق العمل .

كذلك رأى الباحث تودورو في سنة 1987، أن المهاجر يقارن أجره الأصلي في بلده الأصلي مع أجره المحتمل في بلد المهجر ويتحرك عندما يكون المكسب المتوقع الناتج عن اختلاف الأجور بين البلدين أكبر من التكاليف المتوقعة لعملية الهجرة، بالتالي فتدفقات الهجرة بين الدول تستند إلى المشروع الشخصي بناء على حساب الفوائد المتأتية من هذا المشروع. أيضا فإنّ عودة الكفاءات مرهونة بمستوى المكاسب المتوقعة من العودة ومقاربتها بالمكاسب المتحققة من البقاء في الخارج، وعليه فإن سبيل الحكومات لمراقبة الهجرة هو تبني سياسات تؤثر على المكسب المتوقع من الهجرة بين البلدين.

إن أهم مبدأ رأسمالي تتأثر به الهجرة هو قانون العرض والطلب. لذلك فإن سوق العمل في الدول المتقدمة هو المتحكم الرئيسي في حركة الهجرة، ورغم أن العرض للعمل أضحى مشروطا ومقيدا وانتقائيا يركز على الكفاءة والدخول القانوني وتجنب البقاء الدائم للمهاجرين، إلا أن صناع السياسة في تلك الدول يركزون على استنزاف وتحصيل أكبر قدر ممكن من الفائدة من المهاجرين، نظرا للحاجة الماسة والمتزايدة لهم. وهذا ما ستؤكده **نظريتي ازدواجية سوق العمل والسببية التراكمية:**

- **نظرية ازدواجية سوق العمل :**

أرجع الباحث **بيور Pior** سبب الهجرة إلى الطلب الدائم عليها و على اليد العاملة في بنية الدول المتقدمة نظرا لأربعة خصائص تتميز بها مجتمعات و اقتصاديات هذه الدول وهي:

- ✓ التضخم البنائي : يكون أرباب العمل عادة بحاجة إلى جلب عدد كبير من العمالة غير المؤهلة في أسفل هرم العمل ، يدفعهم ذلك إلى تحسين الرواتب في هذا المستوى مما يعرضهم إلى ضغط كبير من المستويات العالية للهرم بغية رفع أجورهم، فتصبح تكلفة تحسين الرواتب تضخم يدفع أرباب العمل إلى البحث عن عمالة تقبل أجور منخفضة ، و هو ما يحتّم عليهم اللجوء إلى العمالة المهاجرة.
- ✓ المشاكل المبررة : المهاجرون يبدؤون بالعمل لأجل الراتب ثم يسعون بعد ذلك إلى محاكاة المجتمعات المتطورة و العيش في مستويات قياسية و تحقيق الرفاهية، و بالتالي يخرج المهاجرون من سوق العمل

و يتم تعويضهم بمهاجرين جدد ، فمشكلة الحاجة إلى العمال المهاجرين بشكل دائم تجد مبررها في عدم ثبات الطبقة السفلى لهرم العمل و انتقالها إلى طبقات أعلى.

- ✓ الازدواجية الاقتصادية: عند انخفاض الطلب على العمل رأس المال لا يتأثر كثيرا بتوقف العملي الإنتاجي، بينما العمل يتراجع و يتراخى بالتالي يتحمل العمال تكاليف البطالة. لكن الرأسماليون يبقون حصة معينة من العمال عند الحاجة للحفاظ على الطلب القاعدي . وهم في نفس الوقت بحاجة إلى عمالة مؤهلة لتشغيل الآلات و تحريك رأس المال العاطل . ولكن هذه العمالة مُكلفة ما يدفع الرأسماليين إلى استقدام عمالة غير مؤهلة و غير مكلفة (أجور متدينة، شروط عمل غير كافية) و تدريبها، فيلجأ هؤلاء إلى العمال المهاجرين.
- ✓ ديمغرافية العرض على العمل : في السابق، و جد أرباب العمل في الدول المتقدمة حاجتهم للعمالة في النساء والمراهقين للعمل في ظروف سيئة نظرا لحاجة النساء لتامين حياة أطفالهن و ولاعتقاد المراهقين بوجود فرص عمل أفضل في المستقبل. لكن بارتفاع معدلات الطلاق و تراجع فئة المراهقين في سوق العمل اختل التوازن بين الطلب و محدودية العرض مما دفع الرأسماليين إلى الاستنجاد بالهجرة .

- **النظرية السببية التراكمية:**

تركز هذه النظرية على التوسع الذاتي للهجرة (الهجرة تولد الهجرة ،) و قد وضع هذه النظرية الباحثانMyrdal سنة 1957 وطور ها D. Masseyسنة 1990، حيث و جدا أن تراكم الخبرات والتجارب الهجرية يولد طلبا إضافيا على الهجرة لدى الأشخاص الذين لم يهاجروا بعد .و بالتالي سطر الباحثان ستة عوامل تجعل من الهجرة تتوسع ذاتيا:

- ✓ أ – توزيع الدخل: الهجرة لا تكون فقط للحصول على راتب ولكن أيضا لتعزيز وتنويع مداخيل الأسر الفقيرة، بالتالي فتحويلات المهاجرين توجه أساسا لزيادة عدد الأفراد المهاجرين داخل هاته الأسر.
- ✓ ب– توزيع الأرض: المهاجرون من الأسر الريفية ينفقون أموالهم لشراء الأراضي بأسعار عالية لزيادة هيبتهم في مجتمعاتهم الأصلية مما يدفع بالعمال الزراعيين إلى الهجرة لتحسين مداخيلهم وشراء أراضي هم كذلك.

- ✓ ج – منظومة الإنتاج الزراعي: الأسر ذات المداخيل المتأتية من الهجرة تعمل على تطوير رأس المال الزراعي (الآلات، السقي، المبيدات ...) فتعمل التكنولوجيا على تخفيض اليد العاملة في الزراعة واتجاه الفائض في العمالة نحو الهجرة.
- ✓ د– ثقافة الهجرة: المهاجر يبدأ بتحقيق المكسب المادي ثم يندمج في المجتمعات الصناعية المتقدمة، فتتغير سلوكياته وأذواقه وطريقة حياته. هذا الأمر يجعل المهاجر يكرر عملية الهجرة نظرا لارتباطه الثقافي ببلاد المهجر.
- ✓ هـ – التوزيع الجهوي لرأس المال البشري: رغم أن شبكات المهاجرين تعمل على تسهيل عملية الهجرة بتخفيض التكاليف والمخاطر مما يجعل رأس المال البشري يتراكم في دول الاستقبال، إلا أن دول الإرسال تعمل على تحسين ظروف المناطق الريفية بتطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار مما يشجع هجرة العودة .
- ✓ و – التصنيف الاجتماعي غير الموضوعي: في مجتمعات الاستقبال المهاجرون يوضعون ضمن مهن خاصة تسمى مهن المهاجرين مما يبقي الطلب على المهاجرين دائم في تلك المهن. [10]

ب/ النظريات الاجتماعية:

إن النظريات السوسيولوجية للهجرة والتي تركز على العوامل الثقافية تلعب دورا هاما، وتظهر هذه العوامل من خلال الدور الذي تلعبه العائلة والشبكات في دول الذهاب والوصول، من بينها يُذكر:

❖ **نظرية الدفع (الطرد) و الجذب:**

وهي مفسرة للنظرية النيوكلاسيكية التي تعرف الهجرة كنتيجة لقرارات أشخاص قاموا بتحديد الفرق بين المجتمع الأصلي والمجتمع الذي ينوون الانتقال إليه، بحيث رأوا أن ظروف بلدانهم الأصلية هي عوامل دافعة للهجرة، وظروف الحياة في البلدان المرسل إليها هي عوامل جاذبة، وهذا ما يسمى بنظرية الدفع والجذب، فالعوامل الرئيسية للدفع هي– :

- المستوى المتدني للعيش،
- غياب الفرص الاقتصادية،
- القهر السياسي.

بينما عوامل الجذب هي – :

- طلب اليد العاملة،
- أجر أفضل،
- وجود الفرص الاقتصادية والحريات السياسية.

ج/ النظريات السياسية:

إن الهجرة الدولية ظاهرة تتعلق بالدول وتعكس صورة سيادتها، فهي تتعلق بتبادل أشخاص بين الدول ينتقلون في إطار قانوني، فالدول الحديثة قد وضعت السياسات الهجرية التي تتبعها من خلال القوانين الإدارية والاتفاقيات الدولية والخطابات العالمية، لكي تتحكم وتراقب دخول وخروج الأفراد، وتحديد وضعيتهم القانونية، وعبر القوانين المفروضة لوثائق السفر والإقامة والعمل، ومنح الجنسية والتجنيس حتى تستطيع هذه الدول التحكم في حدودها[11].

ومن بين أهم النظريات السياسية التي اهتمت بظاهرة الهجرة، لاسيما غير الشرعية منها؛ نظرية الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني، هذه النظرية التي تعتبر أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، حيث ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال أولي ويفر **Ole Weaver** المبكرة التي تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني. [12]

ويرى باري بوزان **Barry Buzan** أن عملية إضفاء الطابع الأمني على مجال معين تتم عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية ...الخ، وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنه لجوء القائمين على السياسة أو الفواعل المتحكمة إلى المؤسسة الدولية وعقد ترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان محل التهديد من المخاطر الحدقة به. [13]

تعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام والاتصال في صوغ سياساتها للهجرة، نظرا لقدرة الإعلام على صناعة الرأي العام الوطني اتجاه أي قضية، كما تستخدم هذه الحكومات وسائل الاعلام من أجل توجيه الرأي العام المحلي والدولي في اتجاه ما يخدم مصالحها، وهو ما يتقاطع في هذه الحالة مع توجيهه نحو أمننة ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية، ففي دراسة نوعية

لمضمون أهم الصحف الوطنية والقنوات التليفزيونية قامت بها الباحثة تسوكالا أناستاسيا **Tsoukala Anastassia** توصلت إلى أن وسائل الاعلام في فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان تجرم الهجرة دون أن تعكس واقعها الحقيقي، بحيث تساهم في صنع رأي عام مناهض للهجرة من خلال ربطها بالانحراف والعنف.[14]

ثالثا: حملات الهجرة المغاربية إلى أوروبا.

أ/ تطور الهجرة المغاربية إلى أوروبا:

يرى المفكرون أنّ التواجد الإسلامي بما فيه المغاربي في أوروبا يعود تاريخيا إلى عدة مراحل تاريخية أولها التواجد الإسلامي في الأندلس و جزيرة صقلية و جنوب ايطاليا ، أمّا الفترة التي زادت فيها أعدادهم فكانت ما بين الحربين العالميتين حيث تمّ تهجيرهم إليها بشكل قسري بفعل الاستراتيجيات المتّبعة من الدول الأوربية الاستعمارية التي كانت ترغم عددا كبيرا من مسلمي المستعمرات على السفر إلى أوروبا و توظيفهم في الأعمال الشاقة أو يتم الزجّ بهم في واجهة القتال . عمليات التهجير استمرّت أيضا حتى بعد الحرب الكونية الثانية أين وجدت الدول الأوروبية نفسها بحاجة إلى اليد العاملة التي جلبتها من مستعمراتها الإسلامية لإعادة اعمار ما خربته الحرب ، وبين سنتي 1962-1974 اتسمت هذه المرحلة بتزايد نسب الهجرات العمالية إلى أوروبا الغربية و اشتغل المهاجرون في الوظائف و المهن الشاقة كالتشييد و بناء الجسور و الأنفاق، التنظيف و الصيانة.لكن تم تقييد الهجرة في الفترة الموالية ، فبين سنتي 1974-1989 و بفعل عوامل و ظروف دولية و إقليمية ، أصدرت الدول الأوروبية مجموعة من القوانين الهادفة إلى تقنين و تقييد الهجرة كاتفاقية شنغن 1974 التي تنص على إغلاق الحدود و الحد من تدفق المهاجرين. هذه المرحلة استمرت كذلك إلى ما بعد الحرب الباردة، أين برزت على الساحة الدولية قضايا أمنية عديدة دفعت إلى سنّ قوانين خاصة على غرار قانون اللجوء السياسي سنة 1991 في فرنسا، إضافة إلى طرح برامج كبرنامج تامبر TEMPER الذي به سطّرت مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي برنامجا لمدة 5 سنوات يهدف إلى تقليل الهجرة الشرعية و القضاء على معضلة الهجرة غير الشرعية ، إضافة إلى برنامج ترشيد الهجرة الذي طرحه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الهادف إلى استقطاب حاجات أوروبا من كفاءات أجنبية فحسب، كل ذلك كان بسبب الأزمات السياسية الحاصلة في بعض الدول الإسلامية كالجزائر.[15]

بلدان المغرب العربي من أهم البلدان المرسلة للعمالة المهاجرة ، ولها الكثير من الجاليات في الخارج. وإذا ما اشترك اغلب المهاجرون العرب في الأسباب الدافعة إلى الهجرة، فقد اختلفوا في وجهتها، حيث يفضّل مهاجروا المغرب العربي التوجه إلى أوروبا، أين كان لهم دور فاعل في تلبية الطلب المتزايد على اليد العاملة خلال السنوات الستين الماضية ،و رغم اعتماد نظام تأشيرات الدخول بين عامي 1987 و 1991 لرعايا البلدان المغاربية المسافرين إلى اسبانيا و ايطاليا و فرنسا، ازدادت الهجرة من المغرب العربي خاصة إلى تلك البلدان في السنوات الأخيرة. و سبب ذلك هي سياسات لمّ شمل الأسرة و تزايد فرص العمل لذوي المهارات المتدنية لاسيما في قطاعات البناء و الزراعة. و استمر هذا النمط حتى اندلا ع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 عندما انخفض الطلب في الاتحاد الأوروبي،ما أدى إلى تراجع موجات الهجرة ثم استقرارها.

ويدخل عدد كبير من مهاجري بلدان المغرب العربي إلى أوروبا بطريقة نظامية، ولكنهم يقيمون لمدة تتجاوز تأشيرة الدخول أو يخالفون شروط التأشيرة، فيصبحون في وضع غير نظامي. و يدخل آخرون إلى أوروبا ضمن موجات الهجرة المختلطة . و يُلاحظ أنّ الداخلين من المغرب هم "من الرعايا الذين يقيمون بوضع غير نظامي " ، إذ يُرصد سنويا منذ عام 2009 حوالي 20.000 مواطن مغربي يقيمون في وضع غير نظامي في البلدان الأوروبية. وقد اعتمدت بلدان المقصد سياسات لجذب المهاجرين من ذوي المهارات العالية، و معظم المهاجرين العرب هم من هذه الفئة [16]. ولا تقتصر الهجرة من البلدان المغاربية على العمالة غير الماهرة أو القليلة المهارة، فقد شهدت هذه البلدان هجرة العقول بحدة ، و زاد من ذلك كون أعداد كبيرة من الطلبة يتابعون دراساتهم فيها ، و معظمهم يفضّلون البقاء في هذه الدول بعد إنهاء دراساتهم رغم أنّ أكثرهم استفاد من المنح الحكومية.

ب/ أسباب تفضيل القارة الأوروبية:

في أوائل القرن العشرين أخذت الهجرة العربية نقطة تحوّل و أصبحت أوروبا الوجهة الجديدة للمهاجرين العرب. وتاريخياً ، تم توجيه الهجرة العربية إلى أوروبا نحو دولتان هما: المملكة المتحدة وفرنسا ، وكلاهما قوى استعمارية سابقة، ففيما يقصد المملكة المتحدة مواطنون من الشرق الأوسط، يقصد في الغالب سكان المغرب العربي القارة الأوروبية.[17]

بعد انتهاج فرنسا لسياسة الاستعمار الرسمي و تجريد الجزائريين من أراضيهم وإعطائها للفرنسيين بالمجان وتمويلهم، هاجر الجزائريون إلى مراكز الاستيطان لتوفر فرص العمل على اعتبار أنّ تلك الأراضي الزراعية هي مصدر عيشهم الأساسي. فكان ذلك أول و أهم دافع للهجرة. لكن بعد تغير الوضعية الاقتصادية في فرنسا في الربع الأول من القرن العشرين و بدأ اهتمام الحكومة بالتوسع الصناعي و تطوير سياستها الاقتصادية كي تتماشى مع التقدم السريع الذي بلغته دول أوروبا ، اتجهت أنظار رجال الأعمال الفرنسيين إلى الجزائريين لتشغيلهم في الوظائف التي لا تحتاج مهارة كبيرة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اقتضت الضرورة أن تُجنّد فرنسا كل عامل جزائري أو أي عامل آخر من مستعمراتها، كما قامت الحكومة الفرنسية بعد الحرب بإلغاء جميع القرارات التي تحول دون التحاق الجزائريين بفرنسا. إضافة إلى أنّ هدف هذا القرار كان اقتصاديا من اجل تسهيل الهجرة إليها حتى يستفيد اقتصادها من اليد العاملة الجزائرية ، وعقب هذه المرحلة أخذت حركة الهجرة بين البلدين تتطور نتيجة عديد الاتفاقيات و النصوص التنظيمية التي تنظم الحركة الهجرية بينهم ،و التي ساهمت في ارتفاع أعداد المهاجرين. أما الفترة التي تلت الاستقلال فقد ركزت الحكومة الجزائرية مجهوداتها على إعادة الأمن و النظام للبلاد، ولم يكن في إمكانها توفير العمل و الاحتياجات اللازمة، وهنا بدأ يحس الجزائريون بالكبت و اثر السياسة الاستعمارية على مستقبلهم، وكنتيجة لهذه الظاهرة الاقتصادية والوضعية المزرية ، تزايد عدد المهاجرين عام 1963 و تجاوز ربع مليون مهاجر، واستمر ذلك في التزايد بنسب عالية إلى أن قررت الحكومة الفرنسية إغلاق باب الهجرة مبرّرة ذلك بعديد الأسباب. [18] و بذلك تكون الجزائر أول مستعمرة افريقية ودولة عربية تزود فرنسا بالعمّال.[19]

ولا تختلف كثيرا أسباب هجرة المغاربة إلى أوروبا عن تلك التي واجهت بلدان المغرب العربي الأخرى كالجزائر و تونس، فالظروف الاقتصادية و الاجتماعية لما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا خلّفت نقصا كبيرا في القوة العاملة الضرورية لإعادة بناء اقتصادياتها، و بذلك انصرفت نحو عدد من بلدان شمال إفريقيا لتلبية احتياجاتها من اليد العاملة و بذلك شكّل المغرب مصدرا مهما لليد العاملة خلال الفترة من 1960 إلى غاية 1973 و التي تميّزت بنمو اقتصادي متصاعد في البلدان الأوروبية، لكن انطلاقا من سنة 1974 و تدهور الوضع الاقتصادي أكثر فأكثر خاصة بعد الأزمة النفطية عام 1973 و ارتفاع نسبة البطالة هو ما دفع إلى اتخاذ سياسات طاردة لفئة المهاجرين ما ترتب عنها عودة 6% من المغربيين إلى بلدهم، لكن مع التجمع الأسري الذي طُبق رسميا عام 1976 استفاد حوالي 310000 مغربي من دخول فرنسا حتى

عام 1975. أمّا حاليا فتحتل الجالية المغربية المرتبة الثانية ضمن اكبر مجموعة مهاجرة في الاتحاد الأوروبي ، وتعدّ فرنسا الوجهة التقليدية للمهاجرين المغربيين ،لكن نسبة نموهم في اسبانيا تجاوز حجم نظيرتها في فرنسا ، حيث أصبحت اسبانيا منطقة جذب جديدة للمغربيين و تأتي بعدها ايطاليا مباشرة بدرجة أقل ، ومنه أصبح رصيد الهجرة في اسبانيا ايجابيا باستمرار بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته مطلع التسعينات بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ما يجعل الطلب على اليد العاملة يتزايد لتجد ضالّتها في المهاجرين المغربيين كأكبر الجاليات تدّفقا عليها ، ليرتفع العدد اكبر فأكبر لاحقا بسبب التدابير والتسهيلات التي طبّقتها.

أمّا تونس فظاهرة الهجرة فيها خاصة هجرة العمالة تعد حديثة نسبيا وذات مستوى منخفض ، وتاريخيّاً بقي رصيدها الهجري سالبا حتى سنة 1979، و بسبب الظروف الاقتصادية المواتية في أوروبا خاصة فرنسا، عمدت الحكومة التونسية إلى تشجيع الهجرة الدولية بطرق مختلفة أهمها إبرام اتفاقيات هجرة اليد العاملة مع عدة بلدان أوروبية أهمها:

- [20] فرنسا في 1963/09/19.
- ألمانيا في 1965/12/17.
- بلجيكا في 1969/09/17.
- النمسا و هولندا في 1970/11/23.

ومنه يظهر أن اختيار بلد المقصد يرتبط بمختلف العوامل: الاستعمار، عروض العمل، سياسة الهجرة، وحتى المعرفة اللغوية والثقافية هي أيضًا عامل آخر يراعيه المهاجرون عند اختيارهم لوجهتهم الهجرية[21] . فالأسباب كلها تتشارك و تتداخل و هو ما فسّرته النظريات السابقة.

ج / أرقام و إحصائيات الهجرة المغاربية:

في عام 2019 ، على الصعيد الإقليمي استضافت أوروبا 82 مليون مهاجر كأكبر عدد من المهاجرين الدوليين ، حيث تستضيف ألمانيا ثاني أكبر عدد من المهاجرين بعدد13 مليون ، تليها المملكة المتحدة (10 ملايين) ، فرنسا بحوالي 8 ملايين و أخيرا إيطاليا بـ6 ملايين مهاجر.[22] من بين كل هؤلاء الأعداد، يحتل المهاجرون المغاربة مكان في ذلك أيضا، فحسب المراكز الخاصة بالإحصاء و السكان، استقر

ما يقارب5 .6 مليون مهاجر في فرنسا في عام 2018، أي 9.7 ٪ من إجمالي السكان، و حصل منهم 2.4 مليون مهاجر ، أي ما نسبته 37 ٪ منهم على الجنسية الفرنسية فيما بقي 4.1 ملبون مهاجر لم يكتسبها بعد. وفي نفس العام ولد 33.5٪ مهاجر في أوروبا، و كانت أكثر الدول ولادة للمهاجرين تواتراً هي الجزائر (13.0٪) ، المغرب (11.9٪) و تونس (4.4٪) .

أمّا في عام 2017 وصل 261700 مهاجر إلى فرنسا، وغالبًا كانوا مولودين في المغرب (8.6٪)، والجزائر (7.6٪) ،و تونس (3.4٪) إضافة إلى دول أخرى.، ليصبح بذلك السكان الأجانب الذين يعيشون في فرنسا يمثّلون 7.1 ٪ من إجمالي السكان في عام 2018. [23] في حين ظهرت تدفقات هجرة جديدة مثّل قيها المهاجرون المغاربيون 26٪ منها عام 1975، وفي عام 2018 ، ارتفعت النسبة حتى وصلت إلى 29٪. امّا أصول المهاجرين فقد تنوعت بشكل خاص طوال الفترة خاصة مع ظهور تدفقات هجرية من أفريقيا جنوب الصحراء. في عام 2018 ،و مثلت النساء 52 ٪ من نسبة المهاجرين مقابل 44 ٪ في عام 1975.[24]

رغم ما تم الاشارة اليه من احصائيات، غير ان هناك من فسّر وجود مغالطات و تضارب بين ما تقدّمه الهيئات العربية و الاوروبية، فالتقدريات الاوروبية حسب وجهة النظر العربية ترغب بتقليص العدد الحقيقي للجاليات العربية و الاسلامية لاعتبارات سياسية و اجتماعية و امنية ، بينما تشير المراكز العربية و الاسلامية في اوروبا ان العدد يتراوح بين 15-16 مليون عربي ومسلم في اوروبا .[25]

د/ واقع المهاجرين المغاربة في أوروبا :

قبل الخوض في تفاصيل مضمون هذه النقطة، وجب الإشارة بداية إلى تصنيّف الدول الأوربية للمهاجرين العرب و المسلمين ، فنجد:

← [26] فئة المستوعبين **Assimilated**: فئة انصهرت وتمّ استيعابها في البناء الثقافي و الاجتماعي الغربي في إطار نفس القيم و العادات و التقاليد الغربية و هي الفئة التي حققت نجاحات وظيفية وعلمية رغم محدودية عددها.

← فئة المندمجين **Integrated**: وتضم أعدادا ضخمة من الشباب الذين يعيشون بسلام في مجتمعاتهم الأوروبية الجديدة، مع حفاظهم على التقاليد الثقافية و الدينية لمجتمعاتهم الأصلية ومازال آباءهم من الجيل الأول من المهاجرين يحتفظون بتأثير قوي لتلك التقاليد.

← فئة المتمرّدين **Rebels** : وهو الذين يرفضون الاندماج مع الأوروبيين أو لا تتوفر لهم ظروف الاندماج، ويسكنون في أحياء منفصلة مع احتفاظهم بنفس عادات المأكل المشرب و الثقافة و الموسيقى الخاصة ببلدانهم الأصلية، وهذه الفئة تحديدا التي يتكون معظمها من الفقراء و المهمّشين ، هي مصدر أحداث العنف واسعة النطاق، وقد أطلق على تمرّدهم اصطلاح انتفاضة المهاجرين في أعمال الشغب التي تحدث في المدن و العواصم الأوروبية كفرنسا وألمانيا.

تعتبر الجاليات المسلمة و العمالة الإسلامية المهاجرة إلى أوروبا عاملا محوريا في العلاقة السياسية بين أوروبا والعالم الإسلامي، ،ورغم حصول أفراد الجاليات المسلمة على جنسية الدول الأوربية التي يقيمون بها، الا ان هذه الجاليات تعاني من مظاهر العنصرية على الصعيد الاجتماعي و المهني و السياسي أيضا. فدور هذه الجاليات مهمش في صنع القرار السياسي حتى فيما يتعلق بشؤونها الخاصة، وفي علاقتها بالأحزاب و النظام السياسي و الدولة التي يعيشون فيها ، وفي ضوء تراجع الأوضاع الاقتصادية في أوروبا و تصاعد العنف باسم الإسلام، خاصة في أوروبا منتصف الثمانينات ، تعززت ظاهرة العداء و العنصرية ضد الجاليات العربية والمسلمة ، وتتفاوت درجة التوجه العام الاجتماعي و المهني و الثقافي للجالية، فقد كانت اشد درجاتها موجودة في فرنسا و ألمانيا لاسيما الجاليات المغاربية و العربية. الوضع الصعب لا يتوقف هنا فقط، بل هناك مشكلة أخرى تزرع بذور العنصرية في أوروبا تجاه المسلمين، وهو عدم اعتراف معظم الدول الأوروبية بوضع الجاليات المسلمة رسميا، ويترتب عنها ضياع الكثير من الحقوق المدنية و الدينية للجاليات المسلمة .

وعوما يمكن إيجاز المشكلات والصعوبات التي تواجه الجاليات المسلمة– والمغاربية كجزء منها– في المجتمعات الغربية في: [27]

- عدم الاعتراف الرسمي بالدين الإسلامي.
- الذوبان في المجتمعات غير الإسلامية و إعداد الدول الأوروبية خططاً محكمة لصهر المسلمين في مجتمعاها و أُطلق عليها الدمج الاجتماعي.

- الفرقة و الاختلافات المذهبية التي نقلتها الجاليات المسلمة من بلدانها و جعلت من أجواء الحرية في بلاد المهجر فرصة سانحة لإعلان مواقفها من ذلك.
- غياب الزعامة السياسية التي تجعل من الأحزاب السياسية تسعى للحصول على ود و ولاء اكبر عدد من أصوات الناخبين حتى يتمكن الحزب الفائز من تشكيل الحكومة و تسيير دفة الحكم وتحقيق نجاح في هذه البلدان يفوق بكثير ما يحققونه في بلدانهم.
- غياب الوسائل الإعلامية التي تروّج للصورة الحقيقية للمسلمين بعيدا عن التضخيم و التهويل.
- تفاقم المشكلات الاجتماعية بسبب نمط الحياة الذي يعيشه الأوروبيين والذي يتصادم مع تفاصيل حياة و عقيدة و تقاليد المسلمين.
- بروز المشكلة الثقافية بسبب النظام التعليمي والتربوي المختلف.

الإشارة إلى كل ما سبق لا يعني فقط التنويه إلى الصورة السلبية التي يعيشها المهاجرون أو التقليل من قيمة وأهمية الإجراءات والسياسات التي تنتهجها الدول الأوروبية تجاههم، بل هناك أيضا صورة اندماج أخرى تصورها النماذج التالية التي تعطي الجانب الآخر الايجابي لهذا الواقع: [28]

- ❖ نموذج الإنصهار في فرنسا: ترتكز سياستها على مبدأين رئيسين هما المساواة بين جميع الخلفيات، وتوقّع أنّ يندمج المهاجرون اندماجا تاما في المجتمع الفرنسي.
- ❖ النموذج المتعدد الثقافات في المملكة المتحدة: نهج الملكة يشجع على التسامح و التنوع والاندماج بينما يسمح للمهاجرين و المجموعات العرقية أن يحتفظوا بهوياتهم الثقافية و عاداتهم.
- ❖ في مكان ما بين الطرفين : ألمانيا و اسبانيا: توجد على المقياس بين التعدد الثقافي و نهج الاندماج أمثلة البلدان التي يُعتبر فيها المهاجرون منذ زمن بعيد مقيمين مؤقتين، لديهم تراثهم الثقافي وهويتهم الثقافية، و سيعودون في نهاية المطاف إلى أوطانهم ، ولم تبذل حتى في وقت قريب محاولات تذكر لدمج الأقليات المسلمة في المجتمع.

رابعا: نتائج و تداعيات هجرة المغاربة إلى أوروبا:

أ/ نتائج الهجرة المغاربية على دول المقصد:

من بين الفئات التي تحدّثت عنها المصادر المعرفية ، فئة الطلاب كونها من أكثر الفئات هجرة ومقصدا لهذه الدول لإكمال دراستها في عديد للمستويات ، فينطوي تنقل الطلاب ، سواء الوارد أو الصادر

، على العديد من التحديات، بالإضافة إلى تحسين أداء الطلاب المعنيين وإمكانية توظيفهم ، فإنه يعزز التميز الأكاديمي للبحوث عالية المستوى ، ويقوي الروابط الاقتصادية ويطور التبادلات الثقافية والشخصية.كما أنهم يشكّلون أداة للتأثير والترويج لغة الدولة المضيفة على اعتبار أنهم نخب مستقبلية تدربت في الدول الأجنبية فتصبح قوة إضافية في بلدانها الأصلية.

وكدولة أوروبية يقصدها المهاجرون المغاربة،تحتل فرنسا مكانًا هامًا من حيث حركة الطلاب الدوليين، فقد استضاف الإقليم الوطني الفرنسي في سنتي 2017-2018 343،400 طالب أجنبي وبذلك تكون فرنسا في المركز الرابع خلف الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا أول دولة مضيفة غير ناطقة باللغة الإنجليزية.[29] أمّا على الجهة المقابلة فيظهر أنّ هناك استياء كبير من الغزو الأجنبي التدريجي لفرنسا الذي تشكّل على مرور السنوات و حُورب بعديد الطرق ، وبالعودة إلى بعض الأحداث التاريخية سيتّضح ذلك بشكل جلي، عشية الانتخابات الرئاسية لعام 1988 تم تشديد قانون الجنسية و تضييق الوصول إليه وزيادة شروطه، قضية رشدي عام 1988 ، قضية الحجاب في المدرسة عام 1989 ، حرب الخليج عام 1991 ، لتتحد جميع هذه الأسباب و تجعل الإسلام تحدي ثقافي وخطر أمني، ويصبح الآخر المسلم يشتبه في ولاءه ، وإنكار للمواطنة الفرنسية ، في رؤية ثابتة لإسلام لا يتغير . في ذلك الوقت ظهرت صورة الرجل الملتحي ، والإرهابي ، والمتحجبة نوع من " أفيون الناس "في دولة تسعى إلى الدفاع عن علمانيتها على اليمين كما على اليسار خاصة عندما أصبحت ممارسة الإسلام أكثر وضوحًا ، في المنازل ، والمصانع ، و الصلاة حول المساجد في الشوارع ، وهو ما يتعارض مع قوانين الجمهورية. فمثل هذه القضايا يتم استغلالها سياسيا ضمن الموضوعات الأمنية للحملات الرئاسية مثل ما حدث عام 2007 مع المترشح نيكولا ساركوزي[30] .فبدعوى الحفاظ على الهويّة، يتم الترويج لموضوع الهجرة والمهاجرين المسلمين كمصدر تهديد محتمل ،ويشكل هذا الترويج الخاطئ صلب حركة العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تحاول الوصول إلى غاياتها بتوظيف وتسخير الهجرة في علاقتها بالهويّة. وتتمثل أهم الصور السائدة عن المهاجر القادم من جنوب المتوسط فيما يلي:

- يؤمن بدين مغاير للدين المسحي وبالتالي فهو يمثل خطرا دينياّ يتعين التوجس منه والحذر إزاءه.
- المهاجر هو حامل لمضامين ثقافية ولنمط من العادات والتقاليد التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنسجم مع الثقافة الغربية.

- المهاجر يمثل خطرا ديموغرافيا، ويأتي هذا الخطر من مصدرين اثنين، أولا ارتفاع معدل الولادات بين عناصر الهجرة الإسلامية، وثانيا الانخفاض ''المزعج'' للمواليد الجدد بين السكان الأوربيين، خاصة في ظل التوقعات التي تقول باحتمال أن تتحول بعض المدن الأوربية إلى مدن ذات أغلبية مسلمة ما بين 2020 و 2025.
- المهاجر هو مصدر للعنف والإرهاب والتطرف، وقد تعززت هذه الصورة عقب الممارسات الترهيبية التي ضربت أقطاب العواصم الغربية.

هذه التصوّرات ساهمت في الاقتناع بأن الهوية الوطنية هي من أهم العناصر القومية المعرضة للاختراق ''والتلطيخ''من قبل المهاجرين، التي أوجدت صورة نمطية حول المهاجر في أوربا مافتئت ان تسبّبت في ارتفاع مستويات ''زونوفوبيا exenophobia''* و انتشار ظاهرة التمييز العنصري في هذه الدول. فإثارة الفوبيا من الهجرة والمهاجرين يرتبط في الغالب بالسياقات الانتخابية الأوربية،وتستثمرها بالدرجة الأولى أحزاب اليمين المتطرف، الراديكالي أو الشعبوي، حيث تقتنص هذه المناسبات لإثارة مشاعر العداء والكراهية للهجرة والمهاجرين،وتصويرهم بأنهم دخلاء وغرباء،و يجب قبولهم بأقدار محددة،وأن تضبط أدوارهم،لئلا تقضي هذه الأقليات على الشخصية الأوربية التقليدية .والمرجعية الأساسية التي تستند عليها هذه الفئة من الأحزاب هي الإقصاء الكامل للإثنيات الأخرى،سياسيا واقتصاديا وثقافيا من مجتمع الأغلبية،والدعوة إلى إخضاعها إلى مقاربات أمنية صارمة،وتفعيل قناعة ما يسمى ب ''la tolérance zéro''.31

تبنّي أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الخطاب الاسلاموفوبي هو أمر مصرح به في برامج العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة وحتى في توجهات قادتهم ،يذكر منهم: الحزب اليميني الشعبي الدانيماركي، الحزب النمساوي اليميني الشعبي و الجبهة الوطنية الفرنسية كأول حزب استخدم الاسلاموفوبيا في دعايته السياسية وحملته الانتخابية [32].

إن التوجس الأوروبي من اللقاء بين الهجرة والإرهاب وإن كان واردا على خلفية أحداث سابقة هزت عواصم أوربية، فإنه مبالغ فيه إلى درجة أن الدفع به إنما يراد منه تبرير النزوع الأوروبي المفرط في انتهاج المقاربة الأمنية في التعاطي مع مشكلة الهجرة، وكذا لتبرير موجة الأعمال العنصرية التي تمارس ضد المهاجرين ببلدان الاستقبال.فذريعة الإرهاب لم تكن سوى أداة وإيديولوجيا تستخدمها القوى المعادية للإسلام كلما

اقتضت الحاجة للنيل من المهاجرين. ويرى إنجمار كارلسون "أنَّ الشرط الجوهري لنجاح عملية اندماج المهاجرين يتمثل في قدرة الغرب على التعرُّف على الوجوه المختلفة للإسلام، والتباين بين المهاجرين المسلمين،عوضاً عن الاستسلام للمقولات والمفاهيم المغلوطة"[33].

للهجرة أيضا تأثير على سوق العمل و على وظائف وأجور السكان من أهل البلد المولودين بها ، وطالما شكّلت أحد الهواجس الأساسية في النقاشات العامة. وكانت البحوث والسياسات المتعلقة بأثر الهجرة على سوق العمل قد ركّزت على المهاجرين الدائمين. ومع ذلك، تشير التقديرات الأولى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن المهاجرين المؤقتين يشغلون بشكل كبير سوق الوظائف في الكثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية. وفي 6 من أصل 20 دولة، نجدهم يضيفون 2٪ أو أكثر إلى إجمالي السكان العاملين المقيمين. ومن بين هذه الدول، تستقبل لوكسمبورغ وسويسرا النسبة الأكبر من مهاجري العمالة المؤقتة مقارنة بعدد السكان، وفي دول الاتحاد الأوروبي يشكّل المهاجرون من العمالة ما يقرب من 1٪ من إجمالي السكان العاملين المقيمين. ويسهم المهاجرون من العمالة المؤقتة في حركة التنقل الإسهام الأكبر في قطاعي الإنشاء والتصنيع.[34]

ب/ نتائج الهجرة المغاربية على بلدان المنشأ:

أغلبية المغاربة الذين قطعوا حوض البحر الأبيض المتوسط كان محركهم الوحيد هو الحصول على عمل.[35] لكن هذه الجالية الكبيرة لازالت ترتبط اجتماعيا واقتصاديا بأسرها في دولها الأصلية عبر دعمهم بتحويل جزء من مداخلها التي تؤثر على نمو اقتصادياتها. المغرب مثلا يحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم التحويلات المالية إلى البلدان النامية بعد الهند و المكسيك والفلبين، فهذه التحويلات المالية تمثل مصدرا مهما للاقتصاد المغربي من حيث العملة الصعبة، إضافة إلى أنها تعتبر دعما لسيولة الاقتصاد المغربي و إنعاش قطاع البنوك ، وحسب المصادر العلمية ترى أنّ الهجرة المغربية في الأساس هي هجرة اقتصادية من خلال السلوك الاقتصادي للمهاجر الذي يخصص جزءا من دخله و حاجياته الأساسية له و لعائلته التي تعيش معه أو التي تركها في بلده الأصلي ، وجزء آخر يتم توجيهه للاستثمار في المغرب في عديد القطاعات أوّلها قطاع العقار.

في تونس تم اعتبار الهجرة كآلية لتنظيم سوق العمل الداخلية و تخفيف الضغط عليه ، ليس هذا فقط، بل هم يسهمون من جهة أخرى في خلق مناصب عمل جديدة من خلال استثماراتهم في قطاعات الزراعة والصناعة و الخدمات . ومنذ منتصف السبعينات تبنت الحكومة التونسية اللوائح المتعلقة بإعادة إدماج المهاجرين اقتصاديا نتيجة التغيرات التي أقرتها مختلف البلدان الأوروبية الهادفة لتقليص الهجرة . التحويلات المالية للمهاجرين للتوانسة تحتل المرتبة الثالثة بعد النفط و السياحة كمصدر للعملة الصعبة ودعم العجز التجاري .

أما في الجزائر فقد كانت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين سابقا هي المورد الخارجي الوحيد من العملة الصعبة ، وحتى بعد تأميم المحروقات بقيت تحويلاتهم في المركز الثاني. ومن غير ذلك بقيت مساهمة المهاجرين الجزائريين في الجانب الاقتصادي هامشية جدا خاصة في سوق العمل المحلية و الاستثمارات. لذا على الرغم من التباين الواضح في دعم هذه الفئة لبلدانها في ظل محدودية مواردها من العملة الصعبة، إلا أنها سمحت بزيادة ارتباطها في تنمية أوطانها. [36]

تسهم أيضا الهجرة بشكل مفيد في تخفيض الضغط السكاني و البطالة ، حتى ولو تفاوتت نسبة أثرها بين الدول ، أما في حالة ما إذا عاد جميع المهاجرين بصورة فجائية إلى موطنهم الأصلي فتلك سنكون المشكلة الكبرى خاصة وان بعض البلدان التي تعرف ارتفاع معدلات الهجرة هي أكثر البلدان التي تواجه مشاكل بطالة عويصة.

من التبعات الأخرى أيضا- التي تعتبر سلبية- هي هجرة الأدمغة(وتسمى هجرة المهَرَة)،فمنذ أوائل الـ90 زاد انتقال العمال ذوي المهارات العالية على الصعيد الدولي مع ارتفاع الطلب العالمي على المهارات بسبب حالات التقدّم التي حدثت في إطار العولمة و النمو في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، أما أسباب ذلك فهي كثيرة منها الأجور العالية و توافر تسهيلات أفضل وفرص اكبر لتحقيق التقدّم إضافة إلى تقديم الإغراءات الفعالة لتسهيل عملية دخولهم . هذا النوع من الهجرة له عواقب كما له مزايا، وواحدة من هذه الأضرار هي أنّ المغادرين لموطنهم عادة ما يكونون الأفضل ،ورحيلهم يعني تخفيض قدرة البلد على النمو الاقتصادي طويل الأجل، أمّا بالنسبة للآثار النافعة فهذا الرأسمال البشري المغادر مُعزّز للنمو الاقتصادي

عن طريق التغذية الراجعة ، فالعائدون يجلبون معهم مهاراتهم و خبراتهم في العمل وبذلك هم يعزّزون الإنتاجية.[37]

ج/ اثر الهجرة على المهاجرين أنفسهم:

آثار الهجرة لا تقتصر فقط على الدول، بل حتى الفرد المهاجر كذلك سيجني نتائج ذلك أيضا، فالوجود في بيئة غريبة مغايرة لموطن نشأتهم تجعل المهاجرون معرّضون لمختلف العراقيل منها العمالة، ظروف المعيشة الصعبة و المتعبة،حاجز اللغة قد يكون أيضا تحديا كبيرا وعائقا يقف أمام عديد الفرص، بالإضافة إلى الشعور بالظلم والحرمان والبعد عن الدفء العائلي الذي تظهر مرارته في المواقف الصعبة .

في دراسة بعنوان: "التنشئة الاجتماعية لأبناء المجاهدين الجزائريين"، لخّصت فيها الباحثات مجموعة من التحديات الاجتماعية التي يواجهها المهاجرون في بلاد المهجر ، حيث رأين أنّ العيش في بلد أجنبي والاحتكاك بأفراده يولّد لدى المهاجر الرغبة في عيش نفس النمط المعيشي الغربي ، الذي قد لا يكون بوسع الأسرة تلبيته نظرا لظروفها الاقتصادية، أو لتنافيه مع المعتقدات الدينية والهوياتية الأصلية للفرد المهاجر[38]. أما من الناحية الايجابية فالهجرة تعتبر تجربة مفيدة ستعود على المهاجر بالفائدة إن عرف كيف يستغلها،وقد تعطيه من الفرص مالا تعطيه التجارب الأخرى .

الخاتمة:

بعد التفصيل في حيثيات الموضوع و جوانبه، توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- مفهوم الهجرة عرف تطورات و تغييرات بغية تكييفه و مطابقته مع التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية .
- النظريات قدمت تفسيرات منطقية لظاهرة الهجرة ، كما أنها ترجمت فعليا الدوافع الحقيقية التي تدفع الفرد إلى مغادرة الوطن الأم إلى وجهة مجهولة النتائج و المصير.
- تفضيل المغاربة لأوروبا هو اختيار ينمّ عن ارث تاريخي قديم و ساهمت فيه الظروف المزرية التي تقبع فيها دول جنوب المتوسط من فقر و حرمان و دكتاتورية و حروب...، بالإضافة إلى عديد الأسباب الأخرى المتداخلة .

- التعامل الأوروبي مع قضيا الهجرة تعامل انتقائي بما يخدم مصالحها، كما أن المخاطر التي يزعم أنها تحدق بها لا تشكل فعليا تهديدا و خطرا مثلما يتم الترويج له. ، وان دل ذلك على شيء فإنّما يدلّ على استثمار هذه القضايا و امننتها لتوجيه أنظار الرأي العالم المحلي .

وكإجابة مباشرة عن الإشكالية أن الهجرة استفادت منها كل من أوروبا و المهاجرين و دولهم الأصلية و،شكلت منطلق رابح – رابح و لكن بشكل متفاوت حتى وان تظاهرت القارة الأوروبية بجوانبها السلبية فقط.

الهوامش:

[1] – شوايل شايلة شهرزاد، "الشيوخ الجزائريون المهاجرون و مصيرهم: بين العودة إلى الوطن أو البقاء في فرنسا"، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ، 2018، ص32.

[2] - article 2 , International convention on the protection of the rights of all migrants workers and memebers of their families 1990 , available at : https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CMW.aspx

[3] – سليم دحه، الهجرة الدولية: "المفهوم و منظورات التفسير، مجلة العلوم القانونية و السياسية"، العدد 6، أكتوبر 2013، ص –ص 9-11.

[4] – تقرير الهجرة في عام 2018، الصادر عن وكالة الأمم المتحدة للهجرة، ص14.

[5] – عزام أمين، "سيكولوجيا المهاجرين: استراتيجيات الهوية و استراتيجيات التثاقف"، دراسة تحليلية نظرية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 24 ديسمبر 2016، ص ص 14-16.

[6] – لطيف وليد، "الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل و الاستقبال- حالة دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 4.

[7] – راشد صالح عبد الرزاق مصلح،" بعض العوامل النفسية و علاقتها بالاتجاه نحو الهجرة لدى خريجي الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير،جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص –ص 71-72.

[8] – **المرجع نفسه**، ص ص 68-69.

[9] – **المرجع نفسه**، ص ص 67-70.

[10] – **المرجع نفسه**، ص –ص 14-17.

[11] – شوايل شايلة شهرزاد، **مرجع سبق ذكره**، ص –ص 36-39.

[12] – نور الدين دخان، هشام دراجي، **خطاب الأمننة الكلية وإشكاليات التدخل والسيادة في العلاقات الدولية** ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة ، المجلد : 04، العدد : 02، أكتوبر 2020، ص 41.

[13] – هشام دراجي، **المساعدات القاتلة في إفريقيا : كيف أثرت سياسات الأمننة المتصاعدة في مسار التنمية المتعثرة؟**، القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2021، ص 54.

[14] – مرسي مشري، **أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 15، يوليو 2015، ص 64.

[15] – فكاني بلال، "تأثير الاختلافات السوسيوثقافية على اندماج الجالية المسلمة في كل من فرنسا و بريطانيا 2001-2018،" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2019، ص ص 156-161.

[16] – تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة و النزوح و التنمية في منطقة عربية متغيرة، ص 17.

[17] - l'impact de l'immigration sur le marché du travail, les finances publiques et la croissance, rapport pour l'assemblée nationale de France, Juillet 2019.

[18] – شوايل شايلة شهرزاد، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 42-43، 46

[19] – l'impact de l'immigration sur le marché du travail , op cit.

[20] – لطيف وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 76-90،77.

[21] – l'impact de l'immigration sur le marché du travail , op cit.

[22] - le nombre de migrants internationaux atteint 272 millions, en hausse dans toutes les régions du monde, sur le site : https://news.un.org/fr/story/2019/09/1051802

[23] -Immigrés, étrangers, sur le site : https://www.insee.fr/fr/statistiques/3633212#graphique-Fcontinent_radio1

[24] -Etrangers- immigrés, sur le site : https://www.insee.fr/fr/statistiques/4277645?sommaire=4318291#tableau-figure4

[25] – بان غانم احمد الصائغ، "وضع الجاليات الملمة في المجتمعات الأوربية –الغربية– "، مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الموصل، ماي 2007، ص40.

[26] –**المرجع نفسه**، ص43.

[27] – **المرجع نفسه**، ص –ص49 ،51، 52، 54.

[28] – تحالف الحضارات، تقرير الدوحة حول الهجرة، فيفري ، 2006، ص 3.

[29] - La mobilité internationale des étudiants , s'organise pour les défis à venir, septembre 2019, p- p7-9

[30] -Catherine Withole de Wenden, le contacte des civilisations : migrations et peur de l'autre en France, sur le site : https://journals.openedition.org/anatoli/471#tocfrom2n4

*– كره الأجانب أو المخاوف المرضيَّة من الأجانب، أو الكراهيَّة العميقة للأجانب.

[31] – يوسف كريم، المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية و الإرهاب، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 03، جوان 2017، المركز العربي الديمقراطي، على الرابط: https://democraticac.de/?p=46765

[32] – خيرة لكمين، ظاهرة اللجوء في أوروبا ثنائية التهديد و الأمن– دراسة في تنامي الاسلاموفوبيا–، مقال ضمن سلسلة مقالات الاسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب و الممارسة، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا، 2019، ص69.

[33] – يوسف كريم، **مرجع سبق ذكره**.

[34] – توقعات الهجرة الدولية لسنة 2019، منظمة بلدان التعاون الاقتصادي و التنمية، على الرابط:
https://www.oecd-ilibrary.org/sites/28966e65-ar/index.html?itemId=/content/component/28966e65-ar

[35] -lenaic huet, B.A, Linfluence de la culture africaine en France, 2001, p p 10-11.

[36] – لطيف وليد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 83-88 ،،94-95، 132،124،103.

[37] – نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، التقرير السادس لمكتب العمل الدولي ،جنيف، 2004،ص،ص22،21،19 .

[38]– مولوج لينا، العمراوي فاطمة الزهراء، سولي جميلة، التنشئة الاجتماعية لأبناء المجاهدين الجزائريين– دراسة ميدانية لعينة من الأسر المهاجرة في فرنسا و ألمانيا، مداخلة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الخاص لظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع و التداعيات، 17-18 أكتوبر ، الجزء الثاني، المركز العربي الديمقراطي، ألمانيا،2019، ص-ص151-152.